الحكم المحلي والاستقرار المجتمعي في العراق ومحدداته

Local governance and societal stability in Iraq and its determinants.

الباحث: ضياء حسن هاشم
كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد

مُلخص البحث: Research Summary

يعد الحكم المحلي عاملاً رئيسيً لتحقيق الاستقرار المجتمعي في العراق. إذ يشير الحكم المحلي إلى منح السلطات والصلاحيات للمستويات المحلية في اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات التي تلبي احتياجات المجتمعات الناشئة في البلاد. يساهم الحكم المحلي في تعزيز المشاركة المجتمعية وتمكين السكان من المساهمة في صنع القرارات المؤثرة. ومن أهم محددات نجاح الحكم المحلي وتأثيره على الاستقرار تشمل تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المحلية وتوجيهها نحو الاحتياجات الأساسية مثل الخدمات الصحية والتعليم والبنية التحتية. كما يتطلب الحكم المحلي تفعيل الحوار والتواصل بين الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية لتحقيق تفهم أعمق للاحتياجات وتطلعات المجتمعات، ونظراً لاهمية هذا الموضوع سنحاول في هذا البحث بيان ابرز التحديات التي تواجه الحكم المحلي التي تؤثر على الاستقرار المجتمعي.

الكلمات المفتاحية: الحكم المحلي، العراق، التحديات، الاستقرار المجتمعي.

ABSTRACT

Local governance is a key factor in achieving societal stability in Iraq. Local governance refers to the granting of powers and powers to local levels in making decisions and implementing policies that meet the needs of the emerging communities in the country. Local governance contributes to enhancing community participation and enabling residents to contribute to influential decision-making. One of the most important determinants of the success of local governance and its impact on stability includes enhancing transparency and accountability in managing local resources and directing them towards basic needs such as health services,

education and infrastructure. Local governance also requires activating dialogue and communication between local governments and communities to achieve a deeper understanding of the needs and aspirations of communities. Given the importance of this topic, we will try in this research to explain the most prominent challenges facing local governance that affect community stability.

Keywords: local government, Iraq, challenges, community stability.

المقدمة The introduction

لم يقد الحكم المحلي بالضرورة إلى الاستقرار المجتمعي، ولاسيما في تجارب ناشئة كما هو الحال في العراق، إذا ما كان الحكم المحلي أو الإدارة المحلية يواجهان تحديات تعرقل تنمية تجربة الحكم المحلي من الدولة/ الحكومة، وأحياناً تكون تجربة الحكم المحلي هي معرقلة لعمل الحكومة وفي الحالتين كلاهما لم تؤدي التجربة الغاية المرجوّة منها. ومع ذلك، يواجه العراق تحديات مثل الفساد والتوترات العرقية والدينية، التي قد تعوق تحقيق الحكم المحلي الفعّال وتؤثر على الاستقرار. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك تداخل بين السلطات المركزية والمحلية في بعض الأحيان، مما يؤثر على التوجيه والتنفيذ السليم للسياسات. يعتبر الحكم المحلي أساسيًا لتحقيق الاستقرار المجتمعي في العراق من خلال تمكين المجتمعات المحلية وتلبية احتياجاتها، مع مراعاة التحديات المعاصرة وضمان التوازن بين السلطات المركزية والمحلية.

مشكلة البحث: Research problem

تتبلور مشكلة البحث من خلال تحقيق الاستقرار المجتمعي في العراق تكمن في ضعف البنية التحتية للحكم المحلي وعدم تمكينه بشكل كافٍ. تتسبب التحديات الأمنية والتوترات العرقية والدينية في تقييد قدرة السلطات المحلية على تلبية احتياجات المجتمعات وتحقيق التنمية المستدام.

فرضية البحث: Research hypothesis

ينطلق البحث من فرضية مفادها "أن تعزيز الحكم المحلي وتمكينه في العراق من شأنه أن يسهم في تحقيق الاستقرار المجتمعي عبر تلبية احتياجات المجتمعات المحلية وتعزيز مشاركتها في صنع القرار، مع تحديد سياسات ملائمة تتوافق مع التوترات السياسية والثقافية المحيطة".

منهج البحث: Research Methodology

تم اتباع المنهج التحليلي – الوصفي إذ تم تحليل وشرح طبيعة الحكم المحلي في العراق والاستقرار المجتمعي وتقديم فرضية تتعامل مع هذه المشكلات وتقدم اقتراحًا للتحسين.

منهجية البحث: Research Methodology

تم تقسيم هذا البحث على محورين اثنين، تناول المحور الاول (الحكم المحلي والاستقرار المجتمعي في العراق). بينما جاء المحور الثاني بعنوان (الأمم المتحدة ودورها في المساهمة بتحقيق التماسك والاستقرار المجتمعي).

المطلب الأول: الحكم المحلي والاستقرار المجتمعي في العراق

The first requirement local governance and societal stability in Iraq

اولاً: مستويات الحكم المحلي في العراق

على مدار عدّة عقود، ظلّت اللامركزية بوصفها إصلاحاً في نظام الحوكمة على رأس أجندات المنظّمات التنموية العالمية، كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، والتي أمدّت الحكم المحلّي بالموارد وعزّزت بناء القدرات المحلّية. ويُنظر إلى اللامركزية باعتبارها أداةً لإدارة وفض النزاعات لأنها ترسي آليّاتٍ لتوزيع السلطة بين المجتمعات المحلّية المتنافسة بتباياتها الدينية والعرقية، وتحقّق مشاركة المواطنين السياسية على المستوى المحلّي[١].تنشأ الدساتير دون الوطنية في الدول الهشة والمتضررة من النزاعات غالباً نتيجة تسوية سياسية تنطوي على ضمانات بزيادة الحيز الدستوري (والاستقلالية) للكيانات دون الوطنية. وبعبارة أخرى، قد يكون من مصلحة الدولة المركزية استيعاب المجتمعات السياسية المتمايزة ضمن الإطار الدستوري العام للدولة من أجل منع النزاعات و/أو إدارتها.

أما الكيانات دون الوطنية، ولاسيما التي تضم أقلية متركزة و/أو جماعات مهمشة، فإنها تنخرط في عمليات بناء الدساتير على الأرجح من أجل: (أ) الاعتراف القانوني (والسياسي) بتمايزها، (ب) إضفاء الشرعية على السلطات دون الوطنية وعلى الكيان ككل، (ج) حفز الابتكار في التصميم الدستوري، أو محاولة تحقيق أعلى درجة من الاستقرار المؤسسي داخل الكيان في حالة غياب إطار مؤسسي مستقر في المركز.[٢]

ولابد من تكريس استقلالية مالية للجماعات المحلية حتى تكون اللامركزية ذات معنى، فعلى حد تعبير الفقيه الفرنسي Pierre-Lalumiere يصبح منح الجماعات المحلية، الشخصية القانونية وما يترتب عنها من صلاحيات مجرد خيال إذا لم يتم وضع الإمكانيات المالية الكافية في تصرف هذه

الجماعات. وهو ما يؤكد أهمية تنظيم الموارد المالية لإنجاح الديمقراطية المحلية.[٣]

إلا أن الواقع يبين أن أهم معوقات تحقيق لامركزية محلية حقيقية، يكمن في ضعف الموارد المالية للجماعات المحلية، التي تبقى عادة في حاجة لتحويلات الدولة، مع ما يتبعه من رقابة إشراف تصل أحياناً حد تحديد برامج الجماعات المحلية[٤].

كانت اللامركزية في أغلب الدول العربية مجرد أسلوب للتنظيم الإداري، أفرغ من كل محتوى ديمقراطي، إذ هيمنت السلطة المركزية على الموارد المالية للجماعات المحلية وعلى سلطة قرارها، وهو ما أدى إلى عجزه عن تحقيق أهدافه.[٥]

وبالنسبة للعراق بعد العام ٢٠٠٣ صار النظام السياسي في العراق يتكون طبقاً للدستور النافذ من خمسة مستويات للحكم (الحكومة الاتحادية، العاصمة، الأقاليم، الحكومات المحلية، السلطات البلدية المحلية)، وبما أن الدستور العراقي النافذ قد أقرّ النظام الاتحادي الفدرالي في العراق كما جاء في المادة الأولى منه والتي بينت شكل نظام الحكم بأنه نظام حكم جمهوري نيابي برلماني وهو نظام الحكم الذي يؤسس للنظام الإداري في العراق، فقد تم تقسيم جمهورية العراق إلى (عاصمة وأقاليم ومحافظات لامركزية وإدارات محلية) إذ أخذ العراق بالتقسيم الرباعي للنظام الاتحادي، وقد اعتمد الدستور النافذ نظام اللامركزية السياسية(الفدرالية) بالنسبة للأقاليم ونظام اللامركزية الإدارية بالنسبة(للمحافظات غير المنتظمة في إقليم)، وكذلك أشار إلى وضع العاصمة بغداد والإدارات المحلية وفيما يأتي الشكل ادناه يوضح هيكل الحكومات المحلية للدولة العراقية بموجب الدستور النافذ:

مخطط رقم (٥) هيكل الحكومات المحلية للدولة العراقية بموجب دستور ٢٠٠٥

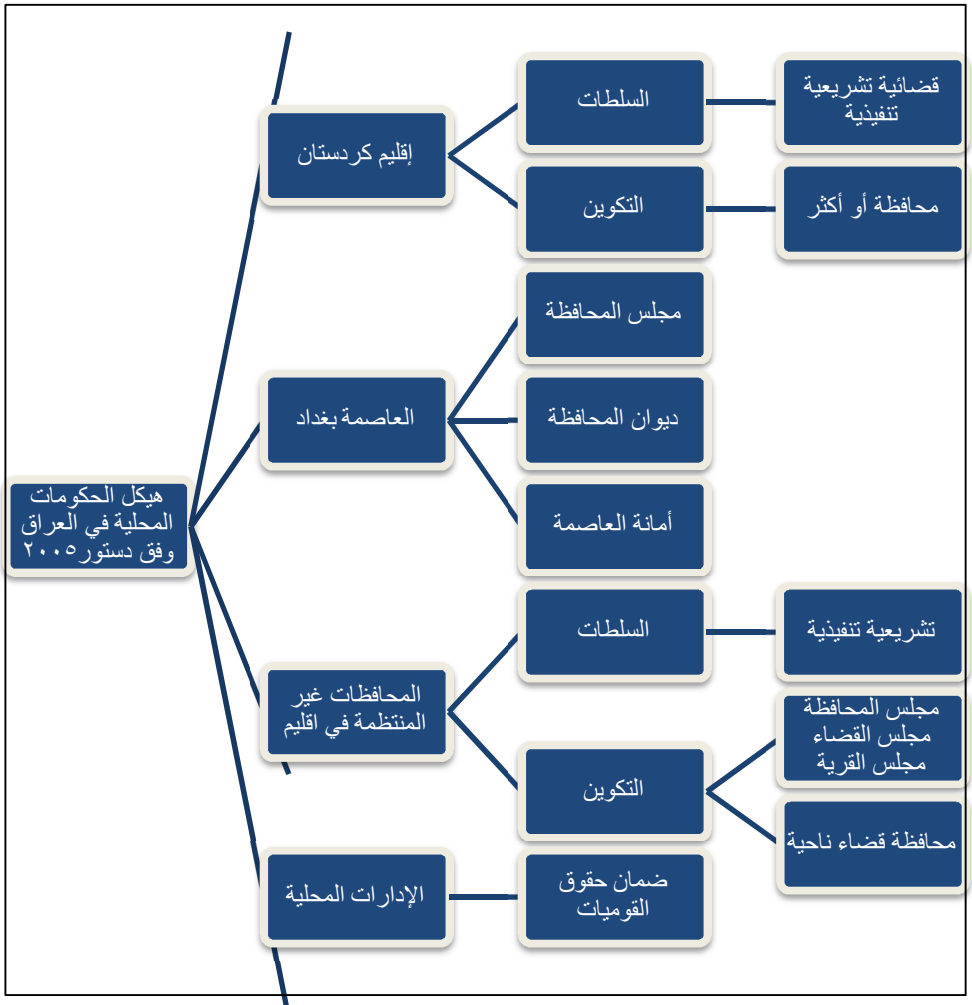

المصدر: علي عباس عبيد، الحكومات المحلية في العراق وأثرها في تطبيق الحكومة الالكترونية بعد عام ٢٠٠٨، مجلة قضايا سياسية، العدد (٥٨)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩، ص ١١٤.

وهناك الكثير من العوامل التي تؤثر في التماسكَ الاجتماعيَ، ولعل من أهم تلك العوامل هي[٦]:

١- حجم أفراد الجماعة حيث توضع انه يوجد جماعة بها أعداد كبيرة من الأفراد، وهذا يعمل على تقليل التفاعل والتعاون بينهم، ويوجد

جماعة عدد أفرادها قليل، وهذا يزيد فرصة التماسكَ الاجتماعيَ بسبب تواصلهم مع بعضهم البعض.
٢- جذب الجماعة لأفرادها يكون عن طريق تلبية مصالح أفرادها ورغباتهم، وهذا يزيد من التماسكَ الاجتماعيَ، ولكن في حالة عدم تلبية مصالحهم واحتياجاتهم وعدم الاهتمام بهم، سيجعل التماسك الاجتماعي اقل.
٣- زيادة التفاعل بين الجماعة يظهر من خلال القيم والاتجاهات التي تتحكم بالأفراد، وهذا يتم عندما التعاون بين أفراد الجماعة، يؤدي إلى زيادة التماسكَ الاجتماعيَ.
٤- استقرار الجماعة يظهر خلال تماسك الجماعة والتعاون فيما بينهم، والعمل المستمر يشعرهم بالاستقرار والأمان، وعندما تزيد العلاقات بين الأفراد يجعل تماسكهم اقوى.
٥- استغلال وقت الفراغ حتى لا يشعر الأفراد بالملل، ولا تتبدل معتقداته ومفاهيمه، وتظهر عليه مفاهيم هدامة تحط من حالة الأفراد داخل الجماعة، وهذا يسبب مشكلة في التماسكَ الاجتماعيَ.
٦- كثرة الضغوطات والتهديدات الخارجية يؤثر بشكل كبير في التماسك الاجتماعي، ويظهر ذلك بالخلافات التي تنشا بين الجماعات المختلفة، وهذا يشعر الجماعة بعدم الأمان، ويشكل تهديد وخطر على الجماعة.

ويعد النظام الفيدرالي مناسباً تماماً للبلدان المتنوعة مثل العراق، ولاسيما بوجود هدف يسمح للمجتمعات أن تؤدي دورا مهماً في تحديد الكيفية التي ينبغي بها أن تدار القضايا المحلية ضمن إطار استراتيجي وطني واسع النطاق وحول مجالات رئيسة، ومع ذلك، فإن نظام الحكم الفيدرالي الذي ينص عليه الدستور يعد مصدر خلاف، إذ تحتوي أحكامه على العديد من التناقضات، ويترك عدداً من القضايا من دون حلول.(٧) كانت النتيجة أنه ومنذ عام ٢٠٠٥ استمرت الدولة بالعمل دون وجود رؤية موحدة لكيفية عمل نظام الحكم، إذ عملت مؤسسات الدولة المختلفة على وفق مجموعة من القواعد الخاصة بهم:(٨)

١- سعت الحكومة الاتحادية في بغداد إلى الحفاظ على المركزية، عبر ممارسة السيطرة على العديد من مفاصل الحكومة.
٢- في إقليم كردستان طُبق الدستور على وفق تفسيرهم الخاص، حيث فسروا الدستور على أنه يقدم لهم حكم ذاتي كامل فيما يخص عدد كبير من القضايا، بما في ذلك المجال الجوي والموارد الطبيعية.
٣- رفضت بعض المحافظات سيطرة الحكومة الاتحادية وسعت نحو الحصول على قدر أكبر من الاستقلالية في ممارسة أعمالها.

٤- قُسمت المحافظات الأخرى داخلياً مع محدودية الحكم الذاتي الذي يجب أن تمارسه، التي تسببت بدورها بأضرار كبيرة لسيادة القانون.

أصيب الحكم بالشلل في العديد من المجالات، الذي ساعد في حدوث انهيار في الخدمات وانخفاض مستويات المعيشة، والأهم من ذلك فإن سيادة القانون قد قوضت بشدة من حقيقة أن مؤسسات الدولة قد رفضت الانصياع إلى القواعد الدستورية التي تحكم سلوكها، وقد ساعد ذلك كله في خلق بيئة تعد جميع القواعد واقعةً في مكان ما بين قواعد اختيارية أو قابلة للتفاوض. إذ ارتبط مفهوم الاستقرار في السياسة بصفة عامة، ببعض القضايا الاجتماعية والسياسية التي قد اثرت على الحكم[٩]. جاءت تفاصيل المادة (١١٦) من الدستور في بيان النظام الاتحادي ومكوناته ويلاحظ ان المشرع ذكر في المادة أعلاه العاصمة والأقاليم والمحافظات اللامركزية والإدارات المحلية كمكونات للنظام الاتحادي إلا أنه لم يراع التسلسل الوارد في هذه المادة عند بيان تفاصيل هذه المكونات فيبدأ بالأقاليم وتفاصيلها ثم المحافظات التي لم تنتظم في إقليم ثم العاصمة والإدارات المحلية، ويمكن بيان ذلك على النحو الاتي كما وارد في نص المادة أعلاه:

١- العاصمة بغداد: تحظى العاصمة بأهمية في تطبيق نظم محلية تختلف عن تلك التي تطبق في المدن الأخرى، إلا أننا نجد أن الوضع مختلف في العراق إذ أشار الدستور النافذ إلى وضع العاصمة بغداد في نصوص نظرية واعتبرها أحد مكونات النظام الاتحادي وبينّ وضعها في المادة (١٢٤) منه، والتي تنص على أولا: بغداد بحدودها البلدية عاصمة جمهورية العراق وتمثل بحدودها الإدارية محافظة بغداد. ثانيا: ينظم وضع العاصمة بقانون وهو ما لم يتم اقراره إلى الآن. ثالثاً: لا يجوز للعاصمة أن تنظم لإقليم. ويلاحظ ان المشرع الدستوري وقع في اشكال إذ أوجد وحدتين اداريتين وهما بغداد المحافظة والعاصمة في آن واحد.[١٠]

٢- الأقاليم: تحتوي الدولة الاتحادية الفدرالية في العادة على عدد من الأقاليم لأنها تقوم على تعدد الكيانات السياسية والتجارب الفدرالية كلها قامت على وجود إقليمين فأكثر ولكل نظام فدرالي خصوصياته وبذلك فان الفدرالية في العراق قامت على وجود إقليم واحد وهو إقليم كردستان العراق وبناءً على ذلك اعتبر الدستور النافذ الأقاليم أحد مكونات النظام الفدرالي، " اقر دستور العراق اقليم كوردستان العراق كإقليم اتحادي وحيد في العراق على الرغم من انه ترك الباب مفتوحا أمام المحافظات الأخرى لأجل أن تقوم بإنشاء أقاليم جديدة، ينص الدستور العراقي على انه يحق لكل

محافظة او اكثر تكوين اقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه بإحدى هاتين الطريقتين :

أ. طلب من ثلث الأعضاء في مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم

ب. طلب عشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم.

وبموجب الدستور العراقي النافذ فان كل اقليم اتحادي يحق له ان يمارس السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية باستثناء ما ورد في الدستور من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية"[١١]. وفق المادة (١١٦) ولما كان هذا النظام لم يتبلور بعد في العراق فقد اقتصر تطبيقه على إقليم واحد وهو إقليم كردستان بوصفه إقليماً اتحادياً، وقد أكد الدستور على تنظيم قانون يحدد الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم، وصدر فعلاً هذا القانون بعنوان (قانون الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم رقم ١٣ لسنة٢٠٠٨)، وقد بيّن الدستور إمكانية تشكيل أقاليم أخرى وفق آلية حددها بنص المادة (١١٩) منه.[١٢]

٣- المحافظات غير المنتظمة في إقليم: عد الدستور النافذ المحافظات غير المنتظمة في إقليم من مكونات النظام الاتحادي وفق المادة (١١٦) وتأتي بعد الأقاليم من حيث المرتبة إذ بيّن النظام المحلي بأسلوب اللامركزية وبنصوص أكثر وضوحاً إذ حدد الوحدات الإدارية الرئيسة للامركزية الإدارية وفق المادة (١٢٢) منه. وأكد الدستور على مبدأ الانتخاب لتشكيل مجالس المحافظات التي تُعد ركيزة أساسية لممارسة العملية الديمقراطية على المستوى المحلي للمجتمع وبالرغم من انتخابات هذه المجالس (سياسية) في المظهر إلا أنها (إدارية) في الجوهر كونها تتعلق بملاحظة ومعاينة مشكلات المجتمع لتقديم الحلول فمهمتها إدارية وخدمية وليست سياسية. وتوج هذا الاهتمام بنظام اللامركزية الإدارية بصدور قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ في ٢٠٠٨/٣/١٩، وجعل القانون مجالس المحافظات هي التنظيم الوحيد للامركزية الإدارية الإقليمية في العراق وألغى جميع القوانين التي كانت تنظمها قبل العام ٢٠٠٣، وقد صدر هذا القانون نتيجة سعة الاختصاصات والصلاحيات المالية والإدارية التي منحها الدستور للإدارات المحلية، ولغرض تنظيمها بما ينسجم مع شكل الدولة الاتحادي والنظام اللامركزي.[١٣]

لقد قام المشرع الدستوري بمنح المحافظات اختصاصات واسعه، فقد نص على اختصاصات السلطة المركزية على سبيل الحصر وهي

اختصاصات سياديه لا يمكن تصور ممارستها من قبل المحافظات، وبعد ذلك نص على اختصاصات هي ايضاً على سبيل الحصر تكون مشتركه بين السلطة المركزية والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، والكلمة في هذه الاختصاصات للسلطة التشريعية، اما باقي الاختصاصات فهي للمحافظات بنص الدستور، وعليه فان المشرع العادي لا يمتلك صلاحيات واسعه في تحديد المرافق العامة الوطنية والمرافق العامة المحلية فهو محدد بالاختصاصات المشتركة التي نص عليها الدستور فقط[١٤].

صدر في العراق بتاريخ ١٩/ ٣ / ٢٠٠٨ قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨، وقد اقر هذا القانون مبدأ اللامركزية الإدارية الإقليمية في العراق والذي يطبق على المحافظات التي لم تنظم للنظام الفدرالي وقد نصت المادة (١٢٢) من دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ على انه (تتكون المحافظة من عدد من الأقضية والنواحي والقرى).[١٥]

لقد نصت المادة (٢٢) من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ على انه (لكل وحده إدارية شخصية معنوية واستقلال مالي واداري....) والوحدات الإدارية حسب المادة الاولى من القانون هي (المحافظة، القضاء، الناحية).[١٦]

ومن خلال ذلك نجد إن المحافظات غير المنتظمة في إقليم جمعت بين اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية وهي أقرب إلى الأولى أي الحكم المحلي من الثانية وهي الإدارة المحلية، وما يؤكد ذلك لفظ الحكومة المحلية الذي دأبت عليه المحافظات غير المنتظمة في إقليم في مخاطباتها وتصريحاتها الإعلامية بدلاً من مصطلح الإدارة المحلية.[١٧]

٤- الإدارات المحلية: وهي المستوى الرابع من مكونات النظام الاتحادي، وقد نظم الدستور ذلك في المادة (١٢٥) التي تنص على أن (يضمن هذا الدستور الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان والكلدان والآشوريين وسائر المكونات الأخرى، وينظم ذلك بقانون)، ولم يحدد المشرع المقصود من الإدارات المحلية؟ فإذا كان المقصود منها تأكيداً لحقوق القوميات المختلفة فلا داعي لذلك لأن المشرع الدستوري أكد على ذلك في المادة (١٤) من الدستور حيث بيّن أن العراقيين متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل... .[١٨]

٥- تكوين المجالس المحلية: تتوزع السلطات اللامركزية في المحافظات بين مجلس المحافظة والمحافظ ومجلس القضاء

والقائمقام ومجلس الناحية ومدير الناحية، بحيث يحل كل منهم محل السلطة المركزية في ممارسة الوظيفة الإدارية، وينص الدستور العراقي النافذ على:[١٩]

أ. تتكون المحافظات من عدد من الأقضية والنواحي والقرى.

ب. تمنح المحافظات التي لم تنظم في اقليم الصلاحيات الإدارية والمالية الواسعة، بما يمكنها من ادارة شؤونها وفقا لمبدأ اللامركزية الإدارية وينظم ذلك بقانون

ج. يعد المحافظ الذي ينتخبه مجلس المحافظة الرئيس التنفيذي الأعلى في المحافظة لممارسة صلاحياته المخول بها من قبل المجلس.

د. ينظم بقانون انتخاب مجلس المحافظة والمحافظ وصلاحياتهما.

ه. لا يخضع مجلس المحافظة لسيطرة او اشراف اية وزارة او جهة غير مرتبطة بوزارة، وله صلاحيات مالية مستقلة.

نلاحظ بان المشرع الدستوري ثبت التشكيلات الإدارية في المحافظة والقضاء والناحية، واشار في الفقرة الثانية من المادة السابقة الى اللامركزية ووجوب اعتمادها في الإدارة المحلية.

لم يكن المشرع العراقي على وفاق مع مبادئ اللامركزية الإدارية المحلية بعد أن جمع بينها وبين اللامركزية السياسية في إدارة المحافظات غير المنتظمة في إقليم، فبعد ان منح المحافظات غير المنتظمة في إقليم الصلاحيات المالية والإدارية الواسعة بما يمكنها من إدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الإدارية منع في المادة نفسها خضوع مجلس المحافظة إلى سيطرة وإشراف أية وزارة أو جهة غير مرتبطة بوزارة، مسقطاً بذلك أهم أعمدة اللامركزية الإدارية المحلية المتمثل برقابة الحكومة المركزية والتي بدونها نكون أقرب إلى نظام اللامركزية السياسية، وهو بذلك مزج نظامين في مادة دستورية واحدة ثم استمر على هذا النسق وساوى بين المحافظات غير المنتظمة في إقليم وبين الأقاليم عندما أسند لهما الاختصاصات العامة عدا الحصرية التي أناط بها للسلطات الاتحادية وأعطى الأولوية لقانونهما على القانون الاتحادي عند التعارض بينهما في الاختصاصات المشتركة، مما خلط الأوراق على المشرع في قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم فجاء ببدعة تشريعية منسوجة على غير منوال بالنص على إن(مجلس المحافظة هو أعلى سلطة تشريعية ورقابية ضمن الحدود الإدارية في المحافظة لها حق إصدار التشريعات المحلية في حدود المحافظة بما يمكنها من إدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الإدارية بما لا يتعارض مع الدستور والقوانين الاتحادية)، وأكد أيضاً بأن(

يختص مجلس المحافظة بما يلي: ثالثاً – إصدار التشريعات المحلية والأنظمة والتعليمات لتنظيم الشؤون الإدارية والمالية بما يمكنها من إدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الإدارية وبما لا يتعارض مع الدستور والقوانين الاتحادية)، وبذلك يكون المشرع قد منح مجلس المحافظة سلطة التشريع المحلي رغم ان مجالس المحافظات بوصفها هيئات محلية لا يجوز لها سن القوانين لأن ذلك من اختصاص مجلس النواب والمجالس التشريعية في الأقاليم التي تؤسس وفقاً للدستور، بينما تنحصر سلطة الإدارة اللامركزية في النشاط الإداري للمستويات التي هي ما دون الحكومة المركزية في الدولة الموحدة ودون حكومة الأقاليم في الدولة الاتحادية.(٢٠)

تواجه المجتمعات تحولات وتغيرات سريعة اجتماعياً واقتصادياً، ويجب على المجتمع التكيف مع هذه التغيّرات، وتؤدي الحكومة، والقيادات الاجتماعية والسياسية دوراً هاماً في إدارة التغيير، والحفاظ على التماسك الاجتماعي من خلال التأكيد على أن كل السياسات التي تقوم الحكومة بصياغتها، وضع استراتيجية للتماسك الاجتماعي تراعي جميع العوامل المؤثرة لتحقيق التماسك مثل تطوير المجتمعات الفقيرة والمحرومة، وتوفير سكن لكل مواطن ، تناول مشكلات الاستبعاد، وآليات مواجهتها، الاهتمام بالأنشطة الشبابية التي تساعد في تقليل معدلات الجريمة، تحفيز القيادات الاجتماعية والسياسية لإعداد خطة استراتيجية للتماسك الاجتماعي على المستوى المحلي تسهم في تحقيق خطة التماسك الاجتماعي الأكبر، كما يجب أن يكوّن هؤلاء رؤية واضحة ومحددة مستقاة من آراء أعضاء المجتمع مع استعانة هؤلاء القادة بأفراد المجتمع لتطبيق هذه الخطط باستخدام الأساليب التعاونية، بناء شبكات عبر ثقافية، والتأكيد على قدرة القيادات على تسيير التغيير المطلوب، الحصول على دعم خارجي، مشاركة المؤسسات المحلية والشبكات الاجتماعية الهامة، وكذلك الجمعيات الأهلية، والقطاعات العامة والخاصة، وإعداد سمينارات ومنتديات من أجل عمل حوارات ونقاشات عامة عن موضوع التماسك الاجتماعي وأخيراً الاهتمام بالشراكة الاستراتيجية المحلية(LSPs) الهادفة والفعالة.(٢١)

ثانياً: المحددات الدستورية والمجتمعية

١- المحددات الدستورية: فضلاً عما سبق الإشارة اليه في النقطة أولاً فان من أهم المحددات الدستورية هي الخلط بين اللامركزيتين الذي جاء به المشرع العراقي لم يكن ناتجاً عن (جهل) بالأنظمة السياسية والإدارية أو نقصاً بالدراية الكافية بهما وذلك لأن الفرق بين اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية فرقاً شاسعاً، ولكن ما

جاء به المشرع يعبر عن فلسفته السياسية في تنمية اللامركزية الإدارية إلى السياسية بتطوير القواعد السياسية والاقتصادية والبيئية من أجل تنميتها سريعاً نحو الأقاليم وتحقيق الفدرالية الكاملة في العراق.[٢٢]

ولكن قيام ونجاح الفدرالية يتطلب توافر شرطين أساسيين هما:[٢٣]

أ. وجود أقاليم أو ولايات عدة تمتاز عن غيرها من الأقاليم بالعادات والتقاليد والثروات واللغات، مع وجود قواسم مشتركة وحاجات أساسية لكل إقليم لا تتحقق إلا بالإعلان عن كيان موحد.

ب. أن يتم تقاسم السلطات بين الهيئات الحكومية والقومية استناداً إلى سلطة قانونية أو دستورية مستقلة، لأن الدولة الفدرالية تستوجب توزيع السلطات بين السلطة الاتحادية والأقاليم.

ان قيام المشرع الدستوري بتنظيم اختصاصات الاقاليم في النظام الفدرالي والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في النظام اللامركزي الاداري في نص دستوري واحد هو امر يؤخذ عليه المشرع الدستوري وذلك لان النظام الفدرالي والنظام اللامركزي الاداري هما نظامان ذات طبيعة قانونية مختلفة، فالنظام الفدرالي هو توزيع للسلطات العامة الثلاث بين السلطة المركزية وبين اجزاء إقليم الدولة، اما النظام اللامركزي الاداري فهو توزيع للوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية وبين الهيئات المحلية وعليه فان تنظيم النظام الفدرالي يكون بواسطة الدستور فقط اما تنظيم النظام اللامركزي الاداري فيكون بواسطة القانون العادي بعد ان يقوم الدستور ببيان الخطوط العريضة في هذا الموضوع، فمنهج المشرع هنا هو خلط بين نظامين مختلفين في الطبيعة القانونية.[٢٤]

يمارس مجلس النواب رقابته على الهيئات اللامركزية عن طريق حل مجالس المحافظات لأسباب نصت عليها المادة ٢٠ أولا من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم النافذ وهي (١. الاخلال الجسيم بالأعمال والمهام الموكلة إليه.٢. مخالفة الدستور والقوانين.٣. فقدان ثلث الأعضاء شروط العضوية)، وأن الآلية التي يقوم بها مجلس النواب لحل مجالس المحافظات، تكون اما بناءً على طلب من المحافظ، أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس المحافظة، ومن ثم موافقة الأغلبية المطلقة لعدد أعضاء مجلس النواب، وذلك بموجب القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ قانون التعديل الأول لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨، ومن الجدير بالملاحظة إن هذا الاختصاص لمجلس النواب هو الآخر يُعد مخالفاً لنص المادة (٦١) من الدستور والتي تشير إلى الاختصاصات الحصرية لمجلس النواب.[٢٥]

وعلى الرغم من ان مجلس النواب صوت في تشرين الاول العام ٢٠١٩ على حل مجالس المحافظات الا ان الامر بقي معلقا وغير محسوم بانتظار التعديل الدستوري ليتم إلغاؤها والعودة للحكم والادارة المركزية اذ ان المادة الدستورية (١٢٢) اعطتها صلاحياتها ونظمت عملها[٢٦].

٢- المحددات المجتمعية: إذا سلمنا ان دولة الانسان هي دولة مستقرة، لأنها لا تقوم على عصبية، بل على هويّة جامعة للهويّات المتعددة، أي لا تقوم علة حكم الفرد، أو الأسرة والعشيرة، أو الطغمة والمحسوبية، أو الحزبية والفئوية، أو الطائفة والطائفية. لذا لا تقوم مقابلها عصبية مضادة، وبذلك لا تدخل في دوامة الصراع بين عصبية وأخرى، لأن الدولة هي أكمل شكل اجتماعي يتخذه الإنسان. الدولة هي مجموع الشعب كله، لذا يشترك في الدولة كل فرد من أفراد الشعب، إذ كل فرد هو عضو في الدولة، يتمتع بملء الحق في إبداء الرأي بشأن مصيرها.[٢٧]

والأمن الاجتماعي والسلك الأهلي غايتان مستهدفتان لاستقرار المجتمع والدولة، ولا يتحققان بالأمن الجنائي وحده، بل بالأمن السياسي القائم على الهويّة الوطنية الواحدة التي تحتضن كل الهويّات الثقافية والطائفية والانتماءات العرقية والقومية والاثنية.[٢٨]

أ. مسألة المصالحة الوطنية

إن المصالحة الوطنية الحقيقية هي.التي تصمد أمام الهجمات وأعمال التخريب كلها من أجل جيل عراقي يحيا بسلام وحرية، وهذا لا يعني نسيان الماضي وطي صفحته بشكل كامل، ولا يمكن تحقيقها إلا من خلال تحقيق المسؤولية الجنائية والمدنية لما أرتكب من أفعال بحق الإنسانية في الماضي، والاعتراف بمعاناة الضحايا وإدانة الانتهاكات جميعها، ولغرض تحقيق المصالحة ونجاحها، لا بد من التعهد بالتعددية والتسامح واحترام التنوع، وكذلك رفض أي نوع من أنواع العنف كأداة للشرعية السياسية في الدولة، والعمل على اعتماد الوسائل السلمية لحل الخلافات الداخلية، وبذلك فإن تحقيق المصالحة يمكن أن يؤدي إلى الحفاظ على آلاف الأرواح وان تقبل فكرة التعامل مع الماضي بهذه الطريقة، سيؤدي إلى حماية حقوق الإنسان.[٢٩]

ويدعم مشروع دعم المصالحة المجتمعية المتكاملة أجندة وطنية لمصالحة طويلة الأمد من خلال إنشاء بنى تحتية لتعزيز السلام ضمن المجتمعات، مع التركيز على المجتمعات والأقليات الأكثر ضعفاً في العراق. ينشئ هذا المشروع ويعزز آليات تحقيق التماسك المجتمعي داخل المجتمعات، عبر توفير خدمات الدعم الاجتماعي

والاقتصادي وتعزيز قدرات المجتمع المدني، ودعم الأنظمة الوطنية للتنسيق فيما بينها بشكل فعال والتخطيط لتحقيق التماسك المجتمعي والمصالحة(٣٠).

ب. المشاركة وتنمية التماسك المجتمعي

تعتبر المشاركة المواطنية المحك الحقيقي لنجاح الإدارة المحلية في بلوغ أهدافها المسطرة وفقا للسياسة العامة للسلطة المركزية، فالمشاركةparticipationهي مصطلح يستعمل عادة لوصف الأنشطة الطوعية وليس القسرية كونها نشاط طوعي للفرد في الشؤون السياسية بما فيها التصويت والعضوية والنشاط المتصل بالمجموعات السياسية كمجموعات المصالح والحركات والأحزاب وتولي المناصب، وممارسة القيادة والأنشطة غير النظامية كالمشاركة في المنافسات والمظاهرات.(٣١)

فضلا عن ان اشراك المواطنين وتدريبهم على اختيار ممثليهم في المجالس المحلية ينمي لديهم الشعور بتحمل المسؤولية ويساعد في تحقيق التنمية السياسية من خلال تقوية الفهم السياسي لدى المواطن ويساعده ذلك على التمييز بين الشعارات والبرامج الممكنة واختيار الأكفاء ومناقشة القضايا المهمة، وترتكز هذه التنمية السياسية على نشر ثقافة سياسية واعية مخطط لها من قبل الحكومة من خلال التنشئة السياسية ومراعاة التقاليد السائدة عند بناء ثقافة جديدة لتحقيق المشاركة السياسية للجماهير والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين وتحقيق الديمقراطية.(٣٢)

ويُراد من الدولة المستقرة وجود بنية نفسية سليمة للفرد، وديمومة السلام الأهلي للمجتمع. من جانب آخر في دولة الاستقرار يأمن الفرد على نفسه من جميع صور الاستبداد الاجتماعي والوظيفي والفردي، بل أمن الفرد هو أساس أولي لاستقرار المجتمع والدولة، لأن " الأمن الفرديSecurity-individual": عنصر من عناصر حرية الأفراد بأن يأمنوا على أنفسهم من الحبس والاعتقال والعقوبات الاستبدادية، فأمن الدولة لا يعني التصرف بطريقة تخل بالأمن الفردي والاجتماعي سواء على الصعيد السياسي أو الصعيد الاجتماعي.(٣٣)

فلا شك أن انعدام الحياة السياسية السليمة، وغياب أطر ومؤسسات المشاركة الشعبية في الشأن العام، ولد مناخاً اجتماعياً وثقافياً وسياسياً يزيد من فرص الانفجار الاجتماعي، ويساهم في إقناع العديد من أفراد القطاعات الاجتماعية المختلفة بخيار العنف التي يعانيها.(٣٤)

ومن حيث العلاقة بين المشاركة المواطنية بكل أنواعها (سياسية، اجتماعية، اقتصادية) والإدارة المحلية فهي علاقة تأثير وتأثر، حيث تتأثر الإدارة المحلية بالمشاركة الإيجابية، وكسب التأييد والمشروعية والمساهمة الفعلية في إنجاح التسيير المحلي وإثراء النقاشات حول المشاريع ذات الاهتمام المشترك، كما تؤثر الإدارة المحلية بدورها في نسبة وفعالية المشاركة من خلال بناء جسور الثقة والشفافية والمهنية والاستقبال الجيد للمواطن في المؤسسات البيروقراطية[٣٥].

ويعمل محور المشاركة والتماسك المجتمعي على تقديم الدّعم الفني والعيني للبلديات الشريكة لبرنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي (USAID-CITIES) لتعزيز قدرتها على التواصل وبناء قنوات للتغذية الراجعة المتبادلة مع المجتمعات المحلية بما يساهم بتفعيل المشاركة المجتمعية في عملية صنع القرار على المستوى المحلي. كما يسعى البرنامج من خلال هذا المحور لتطوير قدرة البلديات والمجتمعات المحلية لإيجاد حلول قابلة للتطبيق لتعزيز التماسك والصمود المجتمعي، والتخفيف من حدة التوترات المجتمعية أو العوامل المهددة للتماسك المجتمعي.[٣٦]

بلا تماسك اجتماعي لا مجال للحديث عن سلم اجتماعي أوعن الأمل في وجوده وفي دوامه... فقط بتحقيق التماسك الاجتماعي يشعّ السلم الاجتماعي بأمنه وأمانه على المجتمع. أي إنّ السلم الاجتماعي، الذي هو النقيض الضدّي للصراع بين مكوّنات المجتمع وأفراده إلى حدّ الاقتتال أحيانا، هو وليد التماسك الاجتماعي وثمرتُه المباشرة من ناحية، والأرضية الأساسية لتحقيق نموّ وازدهار أيّ شعب من ناحية أخرى!

إذا كان لكل تجمّع بشري، مهما صغر، نوع خاصّ به من التماسك الاجتماعي يبتدعه لذاته من خلال عناصر جذب لأعضائه حتّى لا تنفلت عن كيانه، فإنّ لكلّ شعب كذلك تماسكه الاجتماعي العام وتماسكاته الاجتماعية الداخلية، بحسب طوائفه وديناته وقبائله إن وجدت، وفق طبيعة نظامه السياسي ونموذج دولته، ملكيةً كانت أم جمهورية، ديمقراطية كانت أم ديكتاتورية. وبقدر ما يتوفّر للمواطنات والمواطنين من حرية ومساواة ومن عدالة اجتماعية وتنموية، فإنّه يمكن الحكم على مدى صلابة التماسك الاجتماعي داخل هذا الشعب أو هشاشته. وبالتالي على مدى ما يتمتّع به أولئك المواطنون من سلم اجتماعي وانسجام، أو ما يعانون فيه من ضيم وحيف وحرمان من الحقوق، تولّد الفتنَ والصراعات.

المطلب الثاني: الأمم المتحدة ودورها في المساهمة بتحقيق التماسك والاستقرار المجتمعي

The second requirement: The U.N. and its role in contributing to achieving societal cohesion and stability

بناءً على أبعاد الحكم الراشد وضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عدة آليات لتفعيل الحكم الراشد في الدول وتعد بمثابة مؤشرات أيضاً يمكن قياس بها مدى قدرة الدولة في تطبيق هذه الآليات وذلك من خلال:

المشاركة، سيادة القانون (دولة الحق والقانون)، الشفافية، الاستجابة، الإجماع (العقلانية في إدارة الصراع والخلاف حول المكاسب)، العدالة والمساواة، الكفاءة والفاعلية، الرؤية الاستراتيجية، المساءلة، اللامركزية.[٣٧]

أما حسب البنك الدولي فالحكم الراشد يقوم على:[٣٨]

١- التضمينية: وتعني المساواة المكرسة في الأطر الدستورية للدول تضمن له مصلحة في عملية إدارة الحكم وجود المشاركة فيها يمكنه فعل ذلك بالتساوي مع الجميع.

٢- المساءلة: وتقوم هذه القيمة على المحاسبة بكل أشكالها شعبية، تشريعية، قضائية، إعلامية، وذلك لدفع المسؤولين على الحرص على المصلحة العامة القيام بعملهم بصدق وفعالية ونزاهة.

إن تعثر التنمية في كثير من دول العالم الثالث كانت هي الدافع الأول لظهور مفهوم "الحوكمة" من قبل الهيئات الدولية على اعتبار أن إصلاح أسلوب الحكم المبني على الشفافية والمساواة والمشاركة هو أول شرط أساسي للإصلاح الاقتصادي فقد كان البنك الدولي هو أول من أعطى تعريفا واضحا لمفهوم الحوكمة حيث اعتبره" الطريقة التي تمارسها السلطة أجل إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التنمية[٣٩].

تعزيز التماسك المجتمعي في العراق هو برنامج مدته خمس سنوات، تم اطلاقه مطلع كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠ لتعزيز بيئة تمكين السلام والتماسك المجتمعي في جميع انحاء العراق. يعمل البرنامج على الدمج بين النجاحات والدروس المستفادة من مشاريع ومبادرات التماسك المجتمعي المنفذة منذ عام ٢٠١٧، ويتبنى نهجاً متعدد الأوجه يعالج من خلاله الأطر المؤسسية، والآليات المحلية، وتطوير القدرات، والمناهج الجامعية، والعلاقات بين الجماعات السكانية وبين الدولة والمواطنين، والحلول الحساسة للنزاعات. تهدف أنشطة المشروع إلى تسهيل تنفيذ الحلول المحلية ودعم إدراج المفاهيم الحساسة للنزاعات

والتماسك المجتمعي في برامج الحوكمة وتحقيق الاستقرار والتنمية في العراق[٤٠].

وعملت لجان متخصصة من أجل تحقيق التماسك المجتمعي في العراق، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحققت الآتي:[٤١]

- وضع آليات للتشاور المجتمعي والحوار، بما في ذلك تشكيل ٢٨ لجنة سلام محلية.
- إيصال الدعم لأكثر من ١٠٠,٠٠٠ مستفيد بوجود وباء كوفيد-١٩ على شكل رزم غذائية ومستلزمات النظافة، ومواد خاصة بالتوعية، وتعقيم الأماكن العامة من خلال دعم لجان السلام المحلية وبالتعاون مع الشركاء المحليين.
- إنشاء ٤ "فرق شباب من أجل السلام" و٣ "فرق نساء من أجل السلام" نفذت ٢٧ مبادرة في عام ٢٠٢٠، أوصلت الدعم لأكثر من ١١,٠٠٠ مستفيد.
- تدريب ٦٥٩ أخصائياً اجتماعياً لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والعلاج لضحايا العنف في أماكن النزاعات.
- عقدت ست طاولات مستديرة للنقاش في بغداد، والموصل، وسهول نينوى، والسليمانية، وديالى، ودهوك حضرها شباب وأصحاب تأثير على وسائل التواصل الاجتماعي لمناقشة الحملات الرقمية الداعية إلى المصالحة والتعايش السلمي.
- نفذت حملات ومسابقات على وسائل التواصل الاجتماعي على الصعيد الوطني لتسهيل النقاش عن التماسك المجتمعي والوحدة في العراق.

وشارك في برنامج تعزيز التماسك المجتمعي في العراق، والذي كان نطاق العمل فيه على المستوى الوطني، كل من الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان والمجتمع المدني، وبرعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويهدف البرنامج الى: تعزيز التماسك المجتمعي في العراق إلى تحسين بيئة تمكين السلام والتماسك المجتمعي في كل أنحاء العراق من خلال معالجة الأطر المؤسسية والآليات والإجراءات المحلية، والقدرات المؤسسية والفردية، والعلاقات بين الفئات، وبين الدولة والمواطنين، ومواجهة النزاعات. وعملت اللجنة على:[٤٢]

- شارك٨٧ من القادة الدينيين من مختلف التوجهات، بمن فيهم مسلمون شيعة وسنة، ومسيحيون، وإيزيديون في تدريبات عبر الإنترنت هدفها تعزيز دور القادة الدينيين في التعايش والتماسك المجتمعيين.
- أنشئت "شبكة التعايش" لتعزيز الحوار، والتعايش، والتسامح بين المجتمعات المستهدفة في الأنبار، وبغداد، وأربيل، ونينوى وهي

تضم ٢٥ من القادة الدينيين، المسلمين السنة والشيعة، والمسيحيين، والإيزيديين، والكاكائيين، والبهائيين، والزرادشت، والصابئة المندائيين.

- وبدعم من "شبكة التعايش" المشكلة حديثاً، أنشئت أيضاً مراكز لشبكة فرعية للقادة الدينيين في عدد من المجتمعات: ٤ في الأنبار، و٢ في بغداد، و٦ في أربيل، و٦ في نينوى.
- شارك ١١٠ من أفراد المجتمع من خلفيات دينية مختلفة في دورات تدريب شهرية لتعزيز مهاراتهم ومعارفهم عن التماسك المجتمعي، والتسامح، والعنف الأسري، وإساءة معاملة النساء في المنزل، وتوجيه رسائل مهمة عن الصحة العامة تتعلق بكوفيد-١٩.

إن هذه النشاطات تعمل على تعزيز مبدأ التعايش السلمي، ونجد فيها أدوار مختلفة من قبل قادة المجتمع والسياسيين ورجال الدين وجميعهم يحاولون بناء السلام المستدام في مجتمع يعاني من النزاعات ولكن السلام المستدام لا يتحقق على مبدأ العلاقات المصلحية والزبائنية ما بين القيادات المجتمعية والسياسية عينها، إنما السلام المستدام لا يتحقق إلا في حالة تواجد ومشاركة جميع الأطراف الفاعلة، والدعوة إلى السلام والتعايش السلمي والعمل لتمكين السكان المحليين من تعزيز التماسك المجتمعي والتصالح في مجتمعاتهم.(٤٣)

واتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على عاتقه وبمشاركة الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان وبرامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية القيام بمشروع يعملُ "على سد الفجوة بين الحكومات المحلية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، باستخدام نهج تصاعدي فريد لضمان المشاركة المحلية، وسيتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناء قدرات الحكومة العراقية لتسهيل توسيع نطاق المشاريع التجريبية المحلية على المستوى الوطني، وبشكل مستدام".(٤٤)

إن الهدف العام لهذا المشروع هو المساهمة في استقرار العراق وتنميته اجتماعياً واقتصادياً عبر اتخاذ تدابير محلية ذات أولوية تعالج تحديات الحوكمة والتحديات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسة. حيث يهدف المشروع إلى ضمان:(٤٥)

١- أنظمة حكم محلي فعال توفر خدمات محلية عامة تتسم بالكفاءة والشفافية.
٢- زيادة فرص العمل، مع التركيز على ظهور قطاعات مستدامة سريعة النمو، يتم فيها إدماج الشباب والنساء.
٣- تحسين الظروف المعيشية في المناطق المتضررة من النزاعات بما يمكن النازحين من العودة إلى ديارهم.

وبالنسبة للمجتمع العراقي فكثرة الضغوط والكوارث التي تعرض لها خلال السنوات الأخيرة وتشابه ما تعرض له الأفراد في هذا المجتمع قد زاد من تماسكهم حيث إن للتماسك مقومات من ضمنها الظروف المشتركة، الدين المشترك، القومية المشتركة، الأهداف المشتركة، العوامل الاقتصادية المتشابهة.(٤٦)

وتُعد العلاقات الاجتماعية من أبرز وأهم أبعاد التماسك الاجتماعي، ويعني هذا البعد بمدى انجذاب الأفراد للجماعات، وقدرتهم على البقاء والاستمرار فيها. وتتمثل هذه العلاقات في الروابط بين أفراد الأسرة، وارتباط هذه الأسرة وأعضائها بمجموعة من الأصدقاء أو أفراد آخرين بالمجتمع. وتعد هذه العلاقات ركيزةً ومطلباً أساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي بأقل تكلف(٤٧)ة.

يؤكد الدرس التاريخي لتجارب الكثير من الدول القومية التي حكمتها أنظمة استبدادية أنها انتهت بعودة الهويات الفرعية/ ما دون القومية/ أو ما دون الوطنية إلى الانتعاش من جديد عبر بوابة الحرب الأهلية، وأن فرضية الاندماج القومي ليست كافية لوحدها لحماية المجتمع والدولة من الانهيار، وهي لئن أدت دورها لفترة من الزمن في ضبط المجتمع، إلا أنها فشلت فعلياً في بناء هوية وطنية جامعة، أو ولاء قومي؛ بل أنها على العكس من ذلك، فقد عززت الانتماءات الفرعية بطرق غير واعية، خصوصاً عندما جعلتها في تعارض كلي مع مفهوم الهوية القومية أو الوطنية، وأيضاً من خلال إخفاقها في تحقيق مستويات نمو مقبولة في الاندماج الاجتماعي(٤٨).

يتأسس مفهوم الاندماج الاجتماعي على الفرد بصيغة «مجتمع للجميع»، وهي واحدة من الصيغ الرئيسية التي تبناها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن عام ١٩٩٥، وعرّف المنتدى هذه الصيغة بأنها «المجتمع المجهز والمدعم بآليات مناسبة تسمح للمواطنين بالمشاركة في عملية صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم وتوجّه مستقبلهم»، ويفترض هذا التعريف من حيث الأساس عدم وجود أي تمييز دستوري أو تنفيذي بين المواطنين؛ بحيث يمتلك المواطنون الحق في المشاركة في كل النشاطات التي تصنع حياتهم وواقعهم وتحدد مصيرهم(٤٩). يتوقف استقرار ونمو المجتمعات والدول الحديثة إلى حد بعيد على قدرة هذه المجتمعات والدول في بناء أنظمة حكم تتواءم مع أسس الاندماج الاجتماعي وغاياته، وأهمها السماح دستورياً وقانونياً للمجتمع بأن يفرز قواه الاجتماعية، وأن يوجد ممثليه، من خلال أطر المجتمع المدني، من أحزاب ونقابات عمالية واتحادات مهنية؛ إذ لا يمكن تحقيق المشاركة في صنع القرارات من دون وجود أطر فعالة وحقيقية في تمثيلها لمصالح الفئات المجتمعية.(٥٠)

يستند مفهوم الاندماج الاجتماعي إلى مفاهيم رئيسية مؤسسة له، في رأس قائمتها مفهوم المواطنة المتساوية، ولا يمكن فعلياً وضع هذا المفهوم قيد التطبيق العملي في دولة لا تعترف بالتعددية؛ إذ لا يمكن تحقيق مشاركة المواطنين في صنع القرارات العامة في ضوء قوانين تمييزية، أو في ظل احتكار السياسة في أنظمة الحزب الواحد، أو في ظل نظام سياسي يقوم على المحسوبية والزبائنية، فغاية الاندماج الاجتماعي هي تمكين الأفراد من تحقيق ذواتهم اجتماعياً واقتصادياً وإنسانياً، وهو الشرط الضروري لتحقيق الاستقرار الاجتماعي العام، أي استقرار الدولة نفسها، وهو ما يسهم أيضاً في تحقيق حالة الانتماء الوطني، ليس بوصفه أيديولوجيا، وإنما بوصفه مشاركة في صنع الخير العام(٥١).

فما نشهده من مختلف اشكال الفساد وانتهاك الحقوق، يتسبب بدايةً في تشكّل ظاهرة الفقر والاختلال في النظام الاقتصادي والمعيشي، بازدياد الفاصلة بين الطبقات الاجتماعية، وانعدام تكافؤ الفرص، بيد أن الفقر، كظاهرة وأزمة، لن تنحصر في المجال الاقتصادي والاجتماعي وحسب، بل ستكون أداة مساعدة لتوجيه ضربات اخرى الى البيئة والى نظام الحياة بشكل عام، لان الحروب والنزاعات المسلحة بدوافع طائفية او عرقية او قومية، تتغذى على الحالمين بحياة سعيدة، ولذا نراهم يفعلون كل شيء لإحراز النصر لجماعتهم او تنظيماتهم التي تحارب في الميدان، بل وحتى يضحون بأرواحهم دون الكيان او العنوان الذي يقاتلون معه، حتى وإن تسبب ذلك في تعرض التربة للتسمم بسبب استخدام لأسلحة الدمار الشامل او تعرضت للجفاف والتصحر، او تناقص اعداد الحيوانات الداجنة، مثل الماشية والدجاج والاسماك، التي تمثل مصدر غذاء استراتيجي للإنسان(٥٢).

تتوقف العلاقة بين التعددية والسلم الاجتماعي على طبيعة العلاقات بين الجماعات والقوى المختلفة داخل المجتمع(٥٣)، فإذا ارتبطت الجماعات ببعضها البعض رغم تعدد الولاءات التحتية وتقاطعها بقيم ثقافية مشتركة تصبح النتيجة وجود مجتمع يقوم على صورة من صور التوازن التنافسي للسلطة بدرجة أو بأخرى وكذلك على صور استقرار واحترام الحقوق الإنسانية(٥٤).

أن تعقد ظروف المجتمعات يزيد من نزعة الأفراد لتوثيق انتماءاتهم لجماعتهم الداخلية للتغلب على ما يحسونه من مشاعر التهديد المتكونة عندهم بالشكل الذي يؤدي الى بروز جماعات متعددة تجعل المجتمع متمايزاً، وهذا بدوره ينعكس على طبيعة العلاقات الاجتماعية

بين الأشخاص إذ تتأثر بطبيعة الحال بالعوامل التي قادت الى تمايز جماعاتهم.(٥٥)

ويرى الكثير من المتخصصين في علم النفس الاجتماعي أن التماسك الاجتماعي بين افراد المجتمع الواحد يمثل حلاً امثل في معالجة الكثير من المشكلات التي تواجه الفرد في المجتمع، فالفرد إذا ما شعر بوجوده في الجماعة التي تعمل على حل مشكلاته وتساعده في إشباع حاجاته وتوفر له نظاما متكاملاً من القيم والأخلاق والاتجاهات والمعايير التي تسهل له عملية تفاعله مع الآخرين في المجتمع ، فانه يشعر بالأمن ويزيد احترامه لنفسه، فهو يحتاج الجماعة ليعزز استمرار وجوده ويدخل في علاقات شخصية معهم من أجل اثراء كيانه، فهو كما يقول موراي Murray، وجود ضروري في وسط مادي االجتماعي وحضاري وهو لا يستطيع أن يكون في عزلة.(٥٦)

ومن خلال ما تقدم يمكن تحديد أهم الفوائد التي يحصل عليها الفرد جراء تماسكه مع الجماعة بما يأتي (٥٧):

١- اشباع الحاجات الشخصية والاجتماعية التي يعجز الفرد عادةً عن تحقيقها بمفرده.
٢- ان الانتماء الى جماعة تتقبله ويتقبلها يشعر الفرد بالأمن والطمأنينة ويُشبع حاجاته الانتمائية وحاجاته التي تتعلق بالمركز والمكانة.
٣- يمكن تغيير سلوك الفرد عن طريق الجماعة. فكل جماعة لها معاييرها وقيمها التي يتحتم على الفرد التمسك بها، فالجماعة بوتقة تنصهر فيها معايير الأفراد المختلفة التي تتحول الى معايير مشتركة بين أفرادها.
٤- يتمكن الفرد من خلال تماسكه مع الجماعة من اكتساب الميراث الثقافي الذي يمكنه من التفاعل إيجابياً مع أفراد مجتمعه، كما تساعد الجماعة الفرد على أن يعرف نفسه عن طريق المقارنة بغيره من الأفراد لتكوين فكرة سليمة عن نفسه.
٥- تساعد الجماعة الفرد عند التماسك مع أعضائها على ممارسة أنواع من النشاط، يستغل فيه كفايته ويكتشف كفايات الآخرين.

الخاتمة Conclusion

تتجلى أهمية تعزيز الحكم المحلي في تعزيز الاستقرار المجتمعي في العراق من خلال تفعيل دور المجتمعات المحلية وتوجيه جهودها نحو تحقيق التنمية وتجاوز التحديات السياسية والثقافية. وعليه تم التوصل الى الاستنتاجات الآتية:

١- أن تعزيز دور الحكم المحلي في العراق يمكن أن يكون حلاً فعّالاً لتحقيق الاستقرار المجتمعي من خلال تلبية احتياجات المجتمعات المحلية وتمكينها من المشاركة الفعّالة في صنع القرارات.

٢- تواجه تحقيق هذه الفرضية تحديات منها تنفيذ السياسات المحلية بفاعلية وتحقيق توازن مع السلطات المركزية، وكذلك تقديم سياسات تأخذ في الاعتبار تنوع التوترات السياسية والثقافية.
٣- تطوير استراتيجيات وآليات لضمان نجاح تنفيذ الحكم المحلي وتعزيزه، مع التركيز على بناء بنية تحتية قوية وتوجيه الجهود نحو تحقيق التنمية المستدامة.

الهوامش Footnotes

(١) تقييم تجارب تطبيق اللامركزية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا :الدروس المستفادة للبلدان الخارجة من النزاعات، مبادرة الإصلاح العربي، ٣١ تموز/ يوليو ٢٠١٩.

(٢) كيمانا زولويتا -فولشر وآسانغا ويليكالا، الدساتير دون الوطنية في البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات، (ورقة سياسات)، الرقم (١٥لسنة ٢٠١٧)، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ستوكهولم – السويد، ٢٠٢١، ص٧.

(٣) محمد شفيق صرصار ، تنظيم الموارد المالية للجماعات المحلية ، في : زيد العلي واخرون (محررون)، المنظمة العربية للقانون الدستوري، الكتاب السنوي ٢٠١٥-٢٠١٦، المنظمة العربية للقانون الدستوري، تونس، ٢٠١٧، ص٢٨٣.

(٤) محمد شفيق صرصار، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٥.

(٥) اسحق عيّاش، الهويّة وإدارة التعدد والتنوع المجتمعي، (دراسات اجتماعية)، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨، ص٥.

(٦) أروى، التماسك الاجتماعي، مفهوم، عوامل، نظريات، تغيرات، نقلا عن الرابط:https://ab7as.net/social-cohesion/

(٧) Muntasser, M. H. 2022. " State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003." Журнал политической философии и социологии политики «Полития. Анализ. Хроника. Прогноз» 104. No.1: p110.

(٨) زيد العلي ويوسف عوف، الدستور العراقي: تحليل للمواد الخلافية الحلول والمقترحات، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان- الأردن ، ٢٠٢٠،ص٨٥.

(٩) Hameed, Muntasser Majeed. 2020. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." Cuestiones Políticas 37, no. 65: p347.

(١٠) محمد عبد الله عبد الله متولي فايد، الاستقرار المجتمعي: مفهومه، مقوماته، سبل تحقيقه في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، مجلة الشريعة والقانون، العدد(٣٦)، كلية الشريعة والقانون، القاهرة، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠، ص١٤٢.

(١١) إسماعيل نجم الدين زنكنة وشالاو صباح عبد الرحمن، الوضع القانوني للمجالس المحلية في العراق (دراسة تحليلية)، المجلة العلمية لجامعة جيهان، العدد (١)، جامعة جيهان، السليمانية، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧، ص٩٨.

(١٢) علي عباس عبيد، مصدر سبق ذكره، ص١١٦.

(١٣) علي عباس عبيد، مصدر سبق ذكره ، ص١١٧. كذلك ينظر: محمد رياض، العالم القطبي ونورديا: دراسة جغرافية، مؤسسة هنداوي، ٢٠١٤، ص١٥١.

(١٤) فارس عبد الرحيم حاتم، اللامركزية الإدارية في العراق في ظل قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد (٢)، كلية القانون، جامعة الكوفة، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، ص١٣٤.

(١٥) المصدر نفسه، ص١٣٢. وعند التمعن في نص المادة (١٢٢) من الدستور العراقي والمادة الثانية والفقرة الثالثة من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم يتبين لنا بوجود الغموض وعدم الوضوح في اختصاصات المجالس المحلية، حيث أن الدستور منح المحافظات صلاحيات إدارية ومالية واسعة ولم ينص على منحها

صلاحيات تشريعية. بينما ينص قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم على الصلاحية التشريعية لمجالس المحافظات، الأمر الذي أثار معه شكوك لدى القضاء والفقه في شرعية ذلك النص القانوني. ينظر: إسماعيل نجم الدين زنكنة وشالاو صباح عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١.

(١٦) فارس عبد الرحيم حاتم، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢.

(١٧) محمد هدام العامري، الاختصاص الرقابي للسلطات المحلية في القانون العراقي: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون، جامعة بابل، ٢٠١٢، ص٦٩.

(١٨) الأقليات القومية في السويد نقلاً عن الرابط:https://ar.sweden.se/life/equality/minorities-in-sweden

(١٩) Ahlbäck Öberg, Shirin & Wockelberg, Helena (2015).” The Public Sector and the Courts” i Pierre, Jon (red.) The Oxford Handbook on Swedish Politics, Oxford: Oxford University Press.

(٢٠) Solving Municipal Paradoxes: Challenges for Swedish Local Democracy David Karlsson and Stig Montin ,P.126.

(٢١) هبة صبحي جلال إسماعيل، التماسك الاجتماعي إلى أين؟ الجانب المظلم لوسائل التواصل الاجتماعي، مدار الوطن للنشر، الرياض، ٢٠٢١، ص٤١-٤٢.

(٢٢) سيسة الحاج يوسف، الحزب الاشتراكي الديمقراطي" البلديات السويدية في خطر"، ٢٠نيسان/ أبريل ٢٠٢٣، نقلا عن الرابط:-https://aktarr.se/article/%D8%A7%D9%84%DB2%D8%A8%D8%A7%D9%

(٢٣) الناصر دريد وطارق كاكه رش، العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي في الدول متعددة القوميات: دراسة مقارنة بين تجربتي سويسرا والعراق، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد (٣)، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، حزيران/ يونيو ٢٠١٥، ص٨٠-٨١.

(٢٤) كيف يؤثر الإسكان على الاستقرار الاجتماعي في المجتمعات المختلفة، نقلا عن الرابط:
https://www.ejaba.com/question/%D9%83%D9%8A%D9%4%D8%AB%D8%B

(٢٥) إدريس حسن محمد وفواز خلف ظاهر، الرقابة على الهيئات الإدارية اللامركزية الإقليمية في العراق: دراسة تحليلية في ضوء نصوص دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ وقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ المعدل، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٤، العدد (١٤)، جامعة تكريت، ٢٠١٢، ص١٩٥.

(٢٦) شمخي جبر، مجالس المحافظات.. هل نجحت تجربة الحكم اللامركزي؟، مؤسسة السجناء السياسيين، ١٨ آيار / مايو ٢٠٢٠. نقلا عن الرابط: https://www.ppf.gov.iq/2020/05/18/18601.

(٢٧) كاظم شبيب، المسألة الطائفية: تعدد الهويّات في الدولة الواحدة، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ٢٠١١، ص٣٧٩.

(٢٨) فاطمة نادي، كيف حققت السويد" المعادلة الصعبة" للتوفيق بين العمل والحياة الاجتماعية، ساسة بوست، ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩،نقلا عن الرابط:-https://www.sasapost.com/how-sweden-achieved-effective-and-happy-labour-force/

(٢٩) ياسين محمد حمد، المصالحة الوطنية والسلم الأهلي: دراسة في الانموذجين الإيرلندي والعراقي، مجلة العلوم السياسية، العدد (٥٤)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨، ص٥٤.

(٣٠) مشروع دعم المصالحة المتكاملة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي https://www.undp.org/ar/iraq/%D9%85% %AF%D8%B9%

(٣١) يحيى باي نجاح، نظرية الإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، ٢٠٢٠-٢٠٢١، ص١٠.

(٣٢) يحيى أبو زكريا، السويد مجتمع الترف والثراء والخدمات الاجتماعية المتطورة، جريدة الوطن(القطرية)، الأحد ١٦تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

(٣٣) لوفين يؤكد رفاهية المجتمع السويدي تعمل كما ينبغي ونحن بين الأفضل أوروبياً وعالمياً، المركز السويدي للمعلومات، نقلا عن الرابط: https://www.centersweden.com/%D9%84%D9%88%D9%86-%86-

(٣٤) أمين بلعيفة وعبد النور زوامبية، أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية وانعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي في المنطقة، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد (١)، تيزي وزو، الجزائر، ٢٠١٩، ص ٢٧٨.

(٣٥) يحيى باي نجاح، نظرية الإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، ٢٠٢٠-٢٠٢١.ص١١.

(٣٦) المشاركة والتماسك المجتمعي، وزارة الإدارة المحلية، المملكة الأردنية الهاشمية، نقلا عن الرابط: https://www.mola.gov.jo/AR/Pages/%D8%A7%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9

(٣٧) بسمة نزار ومحمد بن سعيد، آليات تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة وتطوير إدارة الجماعات المحلية، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد (١٣)، جامعة باتنة- الجزائر، حزيران/ يونيو ٢٠١٨، ص٨٥.

(٣٨) عضيد داويشة، العراق: تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال، ترجمة: سامر طالب، مركز الرافدين للحوار، بيروت- لبنان ٢٠١٩، ص٢٣٧

(٣٩) محمد محسن سيد، المركزية واللامركزية في العراق وآفاقها المستقبلية، مجلة المخطط والتنمية، العدد(٢٤)، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص٩٩.

(٤٠) التماسك الاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، https://www.undp.org/ar/iraq/altmask-almjtmy

(٤١) بيتر جران، ما بعد المركزية الأوربية: نظرة جديدة في تاريخ العالم الحديث، ترجمة: عاطف أحمد وإبراهيم فتحي ومحمود ماجد، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٢٩.

(٤٢) سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة فهمية شرف الدين، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٢، ص١٣٢.

(٤٣) نور الهدى سعد عبد الله، دور الشباب في عمليات بناء السلام في العراق، (سلسلة مركز البيان للدراسات والتخطيط)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢١، ص ١١. كذلك ينظر: يحيى غازي عبد المحمدي، النظام البرلماني العراقي في ظل دستور ٢٠٠٥: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان – الأردن، ٢٠١٧، ص٣٩-٤٣.

(٤٤) دعم استقرار وتعافي العراق عبر التنمية المحلية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نقلاً عن الرابط: https://www.undp.org/ar/iraq/projects/dm-astqrar-wtafy-alraq-br-altnmyt-almhlyt

(٤٥) Ali Qasim Muhammed, Ammar Hamid Yassin, The Impact of the Strategies of International Powers in the Middle East on Regional Security after 2011, Published / publié in Res Militaris (Social Science Journal), Volume 12, Issue 2, Summer-Autumn 2022, p3480.

(٤٦) لطيفة ماجد محمود، التماسك الاجتماعي بين طلبة جامعة ديالى، مجلة ديالى للعلوم الانسانية، العدد (٤١)، جامعة ديالى، ٢٠٠٩، ص٤٤١.

(٤٧) Majda Farkash, Obama's Leading from behind Approach in MENA and Political Stability in Libya, Human and Social Sciences, Volume 49, No. 6,2022, p153.

(٤٨) حسام ميرو، الاستقرار والاندماج الاجتماعي، جريدة الخليج،(الإماراتية)، ٢ آب/ اغسطس٢٠٢١.

(٤٩) هارولد ج. لاسكي، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة: عز الدين حسين، وكالة الصحافة العربية(ناشرون)، الجيزة- جمهورية مصر العربية، ٢٠٢١، ص٥٢.

(٥٠) saad obaid alwan alsaeed, ohood hussein ali, factors affecting the process of conflict management in the middle east (a study of religious

and sectarian factors), a journal of vytautas magnus university volume 15, number 3 (2022), p1098.

(٥١) أشرف محمد عبد الله ياسين، محددات فاعلية الأحزاب ووظائفها في النظم السياسية المعاصرة، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد (٢٦)، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، اذار/ مارس ٢٠١٠، ص ١٠١٢.

(٥٢) محمد على جواد تقي، العدل ودوره في تحقيق الاستقرار المجتمعي، شبكة النبأ المعلوماتية، الأربعاء ١٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦.https://annabaa.org/arabic/annabaaarticles/7899

(٥٣) بتول حسين علوان، احمد عدنان عزيز، التعددية والتسامح وأثرهما في تعزيز بناء المجتمع، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (٤٦)، العدد (٢)، الجامعة الأردنية، ٢٠١٩، ص٤٣٤.

(٥٤) علاء ناجي، دور التعددية في تعزيز السلم الاجتماعي، شبكة النبأ المعلوماتية، الاحد ١٨ حزيران/ يونيو٢٠١٧، نقلا عن الرابط:https://annabaa.org/arabic/studies/11463

(٥٥) ماجد رحيمة، التماسك الاجتماعي لدى المواطن العراقي في المؤسسات الاجتماعية المتعددة من وجهة نظر موظفي الدولة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص٢٠.

(٥٦) نهج اللامركزية في العراق والقيود المفروضة عليه، مبادرة الإصلاح العربي، (ورقة بحثية)، ٣١ تموز/ يوليو ٢٠١٩. على الرابط:https://www.arab-reform.net/ar/publication/

(٥٧) علاء عبيس راضي الجبوري، استنساخ التجارب بعد التحول في شكل الدولة: التجربة العراقية بعد العام ٢٠٠٣ نموذجا، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٦آب/ أغسطس ٢٠٢٢، ص ٤.

قائمة المصادر والمراجع Sources and references

اولاً: المصادر العربية والمترجمة

أ- الكتب

I- بيتر جران، ما بعد المركزية الأوربية: نظرة جديدة في تاريخ العالم الحديث، ترجمة: عاطف أحمد وإبراهيم فتحي ومحمود ماجد، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨.

II- زيد العلي ويوسف عوف، الدستور العراقي: تحليل للمواد الخلافية الحلول والمقترحات، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان- الأردن ، ٢٠٢٠.

III- سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة فهمية شرف الدين، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٢.

IV- كاظم شبيب، المسألة الطائفية: تعدد الهويّات في الدولة الواحدة، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ٢٠١١. زيد العلي ويوسف عوف، الدستور العراقي: تحليل للمواد الخلافية الحلول والمقترحات، مؤسسة فريدريش إيبرت، عمان- الأردن ، ٢٠٢٠.

V- محمد رياض، العالم القطبي ونورديا: دراسة جغرافية، مؤسسة هنداوي، ٢٠١٤.

ب- الدوريات

I- إدريس حسن محمد وفواز خلف ظاهر، الرقابة على الهيئات الإدارية اللامركزية الإقليمية في العراق: دراسة تحليلية في ضوء نصوص دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ وقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ المعدل، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٤، العدد (١٤)، جامعة تكريت، ٢٠١٢.

II- اسحق عيّاش، الهويّة وإدارة التعدد والتنوع المجتمعي، (دراسات اجتماعية)، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨.

VI- إسماعيل نجم الدين زنكنة وشالاو صباح عبد الرحمن، الوضع القانوني للمجالس المحلية في العراق (دراسة تحليلية)، المجلة العلمية لجامعة جيهان، العدد (١)، جامعة جيهان، السليمانية، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧.

VII-أشرف محمد عبد الله ياسين، محددات فاعلية الأحزاب ووظائفها في النظم السياسية المعاصرة، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد (٢٦)، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، اذار/ مارس ٢٠١٠.
VIII- أمين بلعيفة وعبد النور زوامبية، أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية وانعكاساتها على الاستقرار الاجتماعي في المنطقة، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد (١)، تيزي وزو، الجزائر، ٢٠١٩.
IX- بتول حسين علوان، احمد عدنان عزيز، التعددية والتسامح وأثرهما في تعزيز بناء المجتمع، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (٤٦)، العدد (٢)، الجامعة الأردنية، ٢٠١٩.
X- بسمة نزار ومحمد بن سعيد، آليات تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة وتطوير إدارة الجماعات المحلية، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد (١٣)، جامعة باتنة- الجزائر، حزيران/ يونيو ٢٠١٨.\
XI- تقييم تجارب تطبيق اللامركزية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا :الدروس المستفادة للبلدان الخارجة من النزاعات، مبادرة الإصلاح العربي، ٣١ تموز/ يوليو ٢٠١٩.
XII-حسام ميرو، الاستقرار والاندماج الاجتماعي، جريدة الخليج،(الإماراتية)، ٢ آب/ اغسطس٢٠٢١.
XIII- عضيد داويشة، العراق: تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال، ترجمة: سامر طالب، مركز الرافدين للحوار، بيروت- لبنان ٢٠١٩
XIV- علاء عبيس راضي الجبوري، استنساخ التجارب بعد التحول في شكل الدولة: التجربة العراقية بعد العام ٢٠٠٣ نموذجا، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٦آب/ أغسطس ٢٠٢٢.
XV- فارس عبد الرحيم حاتم، اللامركزية الإدارية في العراق في ظل قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد (٢)، كلية القانون، جامعة الكوفة، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩.
XVI- كيمانا زولويتا -فولشر وآسانغا ويليكالا، الدساتير دون الوطنية في البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات، (ورقة سياسات)، الرقم (١٥لسنة ٢٠١٧)، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ستوكهولم – السويد، ٢٠٢١.
XVII- لطيفة ماجد محمود، التماسك الاجتماعي بين طلبة جامعة ديالى، مجلة ديالى للعلوم الانسانية، العدد (٤١)، جامعة ديالى، ٢٠٠٩.
XVIII- محمد شفيق صرصار ، تنظيم الموارد المالية للجماعات المحلية ، في : زيد العلي واخرون (محررون)، المنظمة العربية للقانون الدستوري، الكتاب السنوي ٢٠١٥-٢٠١٦، المنظمة العربية للقانون الدستوري، تونس، ٢٠١٧.
III- محمد عبد الله عبد الله متولي فايد، الاستقرار المجتمعي: مفهومه، مقوماته، سبل تحقيقه في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، مجلة الشريعة والقانون، العدد(٣٦)، كلية الشريعة والقانون، القاهرة، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٠.
XIX- محمد محسن سيد، المركزية واللامركزية في العراق وآفاقها المستقبلية، مجلة المخطط والتنمية، العدد(٢٤)، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، ٢٠١١.
XX- الناصر دريد وطارق كاكه رش، العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي في الدول متعددة القوميات: دراسة مقارنة بين تجربتي سويسرا والعراق، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد (٣)، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، حزيران/ يونيو ٢٠١٥.
XXI- نور الهدى سعد عبد الله، دور الشباب في عمليات بناء السلام في العراق، (سلسلة مركز البيان للدراسات والتخطيط)، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢١.

XXII- هارولد ج. لاسكي، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة: عز الدين حسين، وكالة الصحافة العربية(ناشرون)، الجيزة- جمهورية مصر العربية، ٢٠٢١.
XXIII- هبة صبحي جلال إسماعيل، التماسك الاجتماعي إلى أين؟ الجانب المظلم لوسائل التواصل الاجتماعي، مدار الوطن للنشر، الرياض، ٢٠٢١.
XXIV- ياسين محمد حمد، المصالحة الوطنية والسلم الأهلي: دراسة في الانموذجين الإيرلندي والعراقي، مجلة العلوم السياسية، العدد (٥٤)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨.
IV- يحيى أبو زكريا، السويد مجتمع الترف والثراء والخدمات الاجتماعية المتطورة، جريدة الوطن(القطرية)، الأحد ١٦تموز/ يوليو ٢٠٠٦.
XXV- يحيى باي نجاح، نظرية الإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر،٢٠٢٠-٢٠٢١.

ت- الرسائل والاطاريح الجامعية

I- ماجد رحيمة، التماسك الاجتماعي لدى المواطن العراقي في المؤسسات الاجتماعية المتعددة من وجهة نظر موظفي الدولة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.
II- محمد هدام العامري، الاختصاص الرقابي للسلطات المحلية في القانون العراقي: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون، جامعة بابل، ٢٠١٢.
III- يحيى غازي عبد المحمدي، النظام البرلماني العراقي في ظل دستور ٢٠٠٥: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان – الأردن، ٢٠١٧.

ث- المواقع الالكترونية

I- أروى، التماسك الاجتماعي، مفهوم، عوامل، نظريات، تغيرات، نقلا عن الرابط:https://ab7as.net/social-cohesion/
II- الأقليات القومية في السويد نقلاً عن الرابط:https://ar.sweden.se/life/equality/minorities-in-sweden
III- التماسك الاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق،https://www.undp.org/ar/iraq/altmask-almjtmy شمخي جبر، مجالس المحافظات.. هل نجحت تجربة الحكم اللامركزي؟، مؤسسة السجناء السياسيين، ١٨ آيار / مايو ٢٠٢٠. نقلا عن الرابط: https://www.ppf.gov.iq/2020/05/18/18601.
IV- دعم استقرار وتعافي العراق عبر التنمية المحلية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نقلاً عن الرابط: https://www.undp.org/ar/iraq/projects/dm-astqrar- -altnmyt-almhlyt
V- سيسة الحاج يوسف، الحزب الاشتراكي الديمقراطي" البلديات السويدية في خطر"، ٢٠نيسان/ أبريل ٢٠٢٣، نقلا عن الرابط:
https://aktarr.se/article/%D8%A7%D9%84%DB2%D8%A8-%D8%A7%D9%
VI- علاء ناجي، دور التعددية في تعزيز السلم الاجتماعي، شبكة النبأ المعلوماتية، الاحد ١٨ حزيران/ يونيو٢٠١٧، نقلا عن الرابط:https://annabaa.org/arabic/studies/11463
VII-فاطمة نادي، كيف حققت السويد" المعادلة الصعبة" للتوفيق بين العمل والحياة الاجتماعية، ساسة بوست، ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩،نقلا عن

الـــــــــــــــــــرابط:-https://www.sasapost.com/how-sweden-achieved-effective-and-happy-labour-force/

VIII- كيف يؤثر الإسكان على الاستقرار الاجتماعي في المجتمعات المختلفة، نقلا عن الرابط:
https://www.ejaba.com/question/%D9%83%D9%8A%D9%4%D8%AB%D8%B

IX- لوفين يؤكد رفاهية المجتمع السويدي تعمل كما ينبغي ونحن بين الأفضل أوروبياً وعالمياً، المركز الســـــــــــــــويدي للمعلومـــــــــــــــات، نقـــــــــــــــلا عـــــــــــــــن الرابط:-https://www.centersweden.com/%D9%84%D9%88%D9%%86

X- محمـد علـى جـواد تقـي، العـدل ودوره فـي تحقيـق الاسـتقرار المجتمعـي، شـبكة النبـأ المعلوماتيـــــــــــة، الأربعـــــــــــاء ١٤ أيلـــــــــــول/ ســـــــــــبتمبر ٢٠١٦.https://annabaa.org/arabic/annabaaarticles/7899

XI- المشـاركة والتماسـك المجتمعـي، وزارة الإدارة المحليـة، المملكـة الأردنيـة الهاشـمية، نقـلا عـــــن الـــــرابط: https://www.mola.gov.jo/AR/Pages/%D8%A7%D9 %85%D8%

XII-مشـــــروع دعـــــم المصـــــالحة المتكاملـــــة، برنـــــامج الأمـــــم المتحـــــدة الإنمـــــــــائي https://www.undp.org/ar/iraq/%D9%85%AF%D8%B9%

XIII- نهج اللامركزية في العراق والقيود المفروضة عليه، مبادرة الإصلاح العربي، (ورقة بحثية)، ٣١ تموز/ يوليو ٢٠١٩. على الرابط:https://www.arab-reform.net/ar/publication/

ثانياً: المصادر باللغة الانكليزية.

I- Ahlbäck Öberg, Shirin & Wockelberg, Helena (2015).” The Public Sector and the Courts” i Pierre, Jon (red.) The Oxford Handbook on Swedish Politics, Oxford: Oxford University Press.

II- Hameed, Muntasser Majeed. 2020. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." Cuestiones Políticas 37, no. 65.

III- Majda Farkash, Obama's Leading from behind Approach in MENA and Political Stability in Libya, Human and Social Sciences, Volume 49, No. 6,2022,.

IV- Muntasser, M. H. 2022. " State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003." ﻣﺠﻠﺔ ﻛﻠﻴﺔ ﺍﻟﺤﻘﻮﻕ ﺟﺎﻣﻌﺔ ﺍﻟﻨﻬﺮﻳﻦ ﻭﻣﺠﻠﺔ ﺍﻟﺤﻘﻮﻕ «ﺍﻟﻨﻬﺮﻳﻦ. ﺍﻟﻤﺠﻠﺪ. ﺍﻟﻌﺪﺩ. ﺍﻟﺴﻨﺔ» 104. No.1.

V- saad obaid alwan alsaeed, ohood hussein ali, factors affecting the process of conflict management in the middle east (a study of religious and sectarian factors), a journal of vytautas magnus university volume 15, number 3 (2022).

VI- Solving Municipal Paradoxes: Challenges for Swedish Local Democracy,P.126،David Karlsson and Stig Montin